المدخل التكاملي في دراسة المجتمع العربي

د. عباس أحمد *

المجتمع العربي عامة ، أو المجتمعات العربية المختلفة المكونة له ، وان حظي بدراسات اجتماعية وانثروبولوجية عديدة الا أنها قليلة اذا ما قورنت بما حظيت به مجتمعات أو مناطق أخرى كأفريقيا وآسيا من دراسات . كما أن الملاحظ أن الكتابات النظرية والتطبيقية العامة التي تمثل مخزون علمي الاجتماع والانثروبولوجيا لا تشير الا نادرا أو عرضا الى المجتمع العربي أو الشرق الأوسط . بل ان بعض النظريات الأساسية في الانثروبولوجيا الاجتماعية ، مثلا ، قد كتبت وقدمت وكأن المجتمع العربي كله ليس له وجود على الاطلاق ، كمثل ما كتب عن نظرية التحالف Alliance Theory بالاشارة الى الزواج المفروض Prescriptive Marriage من نظريات اعتمدت كلية على حقائق مستقاة من واقع مجتمعات جنوب شرقي آسيا وغيرها . وينطبق الشيء نفسه على الدراسات القرابية التي اعتمدت أول الأمر اعتمادا كبيرا على ما كتب عن المجتمعات الافريقية ومجتمعات جنوب شرقي آسيا والتي حظيت بدراسات مكثّفة منذ العشرينات من هذا القرن .

ان واقع المجتمع العربي يختلف كثيرا عن واقع المجتمعات الافريقية التي تناولها علماء الانثروبولوجيا بالدراسة والبحث ، اذ أن للمجتمع العربي تاريخا مكتوبا وثقافة عريقة ضاربة في القدم ، بينما لمعظم المجتمعات الافريقية تاريخ غير مكتوب مستقى أساسا من التقاليد والمنقولات الشفهية الموروثة Oral Traditions لقد كان ينبغي أن يكون هذا عاملا مساعدا ومشجعا لمزيد من الدراسات الاجتماعية للوطن العربي . ولكن الواقع أن هذا العامل قد أخذ في نظر الكثيرين كعائق نحو القدوم على دراسات شرقيّة اذ اعتبر الاقدام على دراسة اللغة العربية والحضارة والتاريخ العربي الاسلامي أمرا شاقا وعسيرا يتطلب جهدا خارقا من غير العربي .

* أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب في جامعة الخرطوم .

والدراسات والكتابات الاجتماعية والانثروبولوجية التي بحوزتنا عن المجتمع العربي أو الشرق الأوسط أو المجتمعات العربية المحلية يمكن تقسيمها الى ثلاثة أنواع :

أ – دراسات ذات طابع ثقافي
ب – دراسات ذات طابع بنائي أو هيكلي
جـ – دراسات ذات طابع عام

والعامل المشترك لهذه الدراسات هو أنها قد فقدت المدخل التكاملي الذي تتطلبه النظرة الشمولية المتكاملة للمجتمع ولطبيعة البناء الاجتماعي لأي مجتمع انساني . أي أنها في أغلب الأحيان تكتفي بمعالجة موضوعات جزئية تختارها من بين ظواهر الحياة الثقافية الموروثة أو تقتطعها من البناء الاجتماعى العام دون أن تسعى الى ربطها بغيرها من مظاهر الواقع الاجتماعي والثقافي الكلي .

فاذا أخذنا الدراسات الثقافية أولا ، والتي تكوَّن غالبية الدراسات التي كتبت عن مجتمعات الشرق العربي ، نجدها في جملتها ذات طابع تجميعي لمواضيع تتناول مظاهر وظواهر ثقافية ، كالعادات والقيم والنظم والأحكام الموروثة ، تقدم لها وصفا يكون دقيقا وتفصيليا ولكنه يقف دون محاولة ربط الظواهر المختلفة ببعضها البعض . وهي في المقام الأول دراسات على المستوى الثقافي ولا تسعى الى استخلاص خصائص البناء الاجتماعي[1] .

كما أن قصور هذه الدراسات ذات الطابع الثقافي ينبع من أنها قد درجت على اقتطاع المجتمع العربي أو الشرق الأوسط كمنطقة ثقافية لا يربطها رابط بالثقافات المختلفة . وبالتالي فان منهج المقارنة قد غاب عن هذه الدراسات . بينما الواقع أن الشرق الأوسط ، بحكم موقعه وتاريخه ، أثر وتأثر بالثقافات المختلفة في مراحل تاريخه المختلفة . والمدخل التكاملي السليم يجب أن يأخذ عامل التداخل الثقافي في الاعتبار . ولا يخفى على أحد أن النية المبيّتة من الاستعماريين تقوم أساسا على عزل المشرق العربي عن المجتمع العالمي والثقافات المحيطه به ، وعلى هدم الجسور التي تؤدي الى انفتاحه ازاء باقي العالم بغية ابقائه على مظاهر التخلف والفقر الذي أصابه من ناحية ، وبغيه ابقاء العالم من حولنا جاهلا بالدور

الكبير الذي قدمته الثقافة والحضارة العربية في مراحل تاريخها المختلفة للثقافة الانسانية كافة من ناحية ثانية .

أما الدراسات البنائية ، والتي كان هدفها الأساسي ابراز خصائص البناء الاجتماعي للمجتمعات العربية ، فيمكن تقسيمها الى نوعين : —

أ — دراسات تتناول البناء الاجتماعي لوحدات صغيرة كالمجتمعات المحلية المكونة للمجتمع العربي ، أي الأبنية الصغيرة Micro-structures . وهذا ينطبق على كافة الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية . وسوف أفرد جزءا خاصا من هذه الدراسة لمناقشة بعض جوانب قصور المنهج الانثروبولوجي في دراسة المجتمع العربي ، اذ أني أضع اهتماما خاصا لما يجب أن تكون عليه الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية بحكم تخصصي تاركا الحديث عن ما يجب أن تكون عليه دراسات علم الاجتماع للمتخصصين في هذا المجال .

ولا يعني هذا أبدا أنني من أنصار التفريق بين هذين العلمين ، بل على العكس من ذلك فأنا أرى أن أي مدخل تكاملي لدراسة المجتمع العربي **يجب أن يقوم في الأساس على تكامل علميّ الاجتماع والانثروبولوجيا** ، بل تكامل العلوم الاجتماعية عامة بحيث يصبح المنهج العلمي الشمولي منهجا يقوم على تداخل العلوم .

ب — دراسات تتناول أو تتضمن بعض جوالب البناء الاجتماعي أو التطور التاريخي للمجتمع العربي عامة . وهذا ينطبق على بعض الدراسات والكتابات الاجتماعية والتي أعدت أصلا لتكون مرجعا في المجتمع العربي ككتاب « الوجيز في دراسة المجتمع العربي » لمجموعة أساتذة جامعة القاهرة ، وكتاب الدكتور محمود حلمي « المجتمع العربي » ، ودراسة أحمد الخشاب « سكان المجتمع العربي » على سبيل المثال لا الحصر . والواقع أن معظم هذه الكتابات التي أعدت لتكون مرجعا في المجتمع العربي هي ذات طابع عام تهتم بالعموميات والأشكال العامة وتعتمد على التعميم الذي قد لا يكون مستندا الى حقائق واضحة مستقاة من مختلف المجتمعات العربية .

ووجه القصور الأساسي في هذا النوع من الكتابات أنها لم تتخذ منهجا شموليا متكاملا لدراسة المجتمع للعربي . اذ اكتفت باختيار وتناول مواضيع معينة كجغرافية

المجتمع العربي ، تاريخ المجتمع العربي ، اقتصاديات المجتمع العربي ، والقومية العربية وغيرها من المواضيع ، دون ربطها في محاولة لابراز خصائص البناء الاجتماعي الكلي وهو الوعاء الكبير الذي يضم كل هذه الأجزاء المختلفة .

ولهذا فان هذه الدراسات في معظمها قد أهملت جوانب عديدة وهامة من جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمع العربي وهي :

أ – الثقافات المتباينة التي ترتبط ببعض المجتمعات المحلية المنضوية في البناء العـام للمجتمع العربي .

ب – النظم الأكلوجية والأسرية والقرابية والعقائدية والشعائرية وغيرهـا من النظم بالاشارة الى حالات معينة أو مجتمعات معينة وباستخدام المنهج المقارن لاستخلاص السمات العامة لهذه النظم في المجتمع العربي .

جـ – المشكلات الاجتماعية كالقبلية والأقليات العرقية واللغوية .

ولهذا لم يكن مدخل هذه الدراسات مدخلا شموليا ومتكاملا يتناول كل موضوع لا كجزء منفصل بل بالاشارة الى سائر الجزئيات الأخرى التي ترتبط به وتربطه بالبناء الاجتماعي للمجتمع العربي . وتأكيدا وبرهانا على هذا المدخل القاصر ، أود أن آخذ هنا على سبيل المثال موضوعا تناولته معظم المراجع العربية التي كتبت أخيرا في المجتمع العربي ألا وهو موضوع التخلف الاقتصادي والتنمية[٢] . فلقد اكتفت معظم هذه الكتابات بأخذ الشكل العام لاقتصاديات الدول العربية وعدّدت أسباب التخلف الاقتصادي ، كالفقر والتبعية والاستغلال الاستعماري . كما عملت على وضع خطوط عريضة لما ينبغي أن تكون عليه السياسة التنموية السليمة للمجتمع العربي كالاعتماد العربي الذاتي والاستقلال والتكامل العربي وتبني الاشتراكية التعاونية كمنهج اجتماعي متكامل . غير أن هذه الدراسات لم تعط اهتماما كافيا الى كشف خصائص النظم الاجتماعية العربية التقليدية وخصائص المجتمعات المحلية حتى تتسنى معرفة أوجه سلبيات وايجابيات هذه النظم الاجتماعية والثقافية في تفاعلها مع عمليات التنمية الاجتماعية . ولم تشر هذه الدراسات الى مدى ما يمكن تحقيقه من استغلال للنظم العربية التقليدية أو اتخاذها كركيزة أساسية للتنمية الاجتماعية تحت راية الاشتراكية التعاونية . لقد كان الفضل للعديد مـن

الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية[٣] ، في أنها أوضحت أن النظم العربية التقليدية يمكن أن تكون ركيزة قوية لأي طفرة انمائية اشتراكية . فالمؤسسات الاجتماعية ، كالنفير والعمل الجماعي والمنايح[٤] ، كما نجدها في المجتمعات السودانية وفي المجتمع العربي ، هي من أهم الخصائص التقليدية وهي نظم اشتراكية في جوهرها ومضامينها . وتقوم هذه أساسا على مبدأ تكاتف وتكامل عمل المجموعة لتحقيق الانتاج المشترك للمجموعة دون استغلال أو منفعة لفئة دون أخرى . ففي مجتمعات الفور والفونج ومعظم المجتمعات العربية في شمال السودان ، نجد أن النفير – وهو نظام العمل الجماعي لمجموعة قرابية صغيرة – هو ركيزة الانتاج الاقتصادي المحلي . وهذا هو ما حدى بالمسئولين عن التنمية الريفية وعن وضع سياسة بناء القطاع التعاوني في السودان الى تأسيس القطاع التعاوني على النظام الاجتماعي التقليدي السائد ، مما هيأ البيئة الاجتماعية المناسبة لنمو القطاع التعاوني الحديث بتوفير مبدأ القبول والمباركة ورغبة الأهالي في الانطلاق بسبل انتاجهم التقليدية لتحقيق مستوى معيشي واقتصادي أفضل .

ونحن لا نجهل أيضا أن بعض الأنظمة الاجتماعية العربية التقليدية ، خاصة في الريف ، سلبية وقد تعوق المجهود التنموي . ومن أوضح هذه السلبيات نظام الاقتصاد المعيشي Subsistance Economy والذي نجده سائدا في معظم المجتمعات الريفية العربية . ومما لا شك فيه ، أن هذا النظام المعيشي يعكس أفقا ضيقا للمجتمعات العربية الريفية يجعل كل همها مقابلة الاستهلاك الذاتي دون أن يتسع أفقها ليشمل تحقيق الوفرة والانتاج الفائض ، وهذا الأخير هو الذي يؤمن الحصول على النقد الذي يساعد بدوره في رفع المستوى المعيشي ، وبالتالي ، رفع مستوى الخدمات الاجتماعية الحديثة كالتعليم والصحة وما هو ضروري لرفع مستوى المجتمع المحلي والكلي على السواء .

ان الاقتصاد المعيشي سمة غالبة لمجتمعات الدول النامية . وهو يجعل المجتمع يعيش في حلقة مفرغة من الفقر ، ويتسم بعطالة مقنعة لأن عدداً كبيراً من الناس يشترك في أداء مستوى انتاجي يمكن تحقيقه بعدد أقل من العاملين . وهذا ، بلا شك ،يقيد الامكانيات البشرية والمادية ويعوق استغلالها الاستغلال الأمثل .

ولقد عمل الاستعمار ، وهو عامل مشترك في تاريخ الأمة العربية والدول النامية عامة ، على تثبيت هذا النظام الاقتصادي عن طريق تجريد المجتمعات العربية الريفية من مواردها الطبيعية المتاحة لها وذلك بامتصاص هذه الموارد وصبها في بطون الدول الاستعمارية في شكل مواد أولية لصناعات هذه الدول مما جعلها تنمو وتكبر على حساب المجتمعات العربية . كما كان نتيجة ذلك أن جرد الريف خاصة من كل وسائل التقدم وتدهورت حياته المعيشية فنمت بذلك فجوة كبيرة بين الريف والمجتمع المدني الصغير والمحدود الذي نما في هذه الدول المختلفة .

ان استراتيجية التنمية في الدول العربية يجب أن تنتهج منها تكامليا وشموليا بحيث لا يختصر التخطيط التنموي على المجتمع المدني والصناعي بل يمتد ليشمل أولا المجتمع الريفي لتصبح تنمية المجتمع العربي تنمية متكاملة . والتنمية الريفية خاصة ، لا يمكن أن تحقق إلا عن طريق اتباع المدخل التكاملي للدراسات الاجتماعية التي تأتي سابقة ومتابعة ولاحقة لمشاريع التنمية المحلية في المجتمعات العربية . ان المجتمع وهو وحدة علاقات متداخلة ومتشابكة لا يمكن أن ينمو على يد تعامل تنموي لا يأخذ المجتمع كله في الاعتبار . وعليه ، فان دراسة النظم الاقتصادية في المجتمع العربي يجب ألا تقتصر على تحديد السمات العامة لاقتصاديات الدول العربية ، بل يجب أن تسعى الى كشف العلاقة الوطيدة بين النظم الاقتصادية وسائر النظم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع العربي . ان المجتمع العربي هو مجتمع ريفي بطبعه ، اذ يعيش معظم سكانه وتوجد معظم موارده في الريف . بل أننا نجد أنه في بلد كالسودان يعيش أكثر من ٩٠٪ من السكان في الريف . وليس هنالك بديل لمدخل الدراسة والتقييم التكاملي للمجتمع الريفي الصغير والذي يكون وحدة متماسكة من الصعب تجزئتها . ولا أعني بالمدخل التكاملي الدراسة الاجتماعية الشاملة التي يقوم بها المتخصصون الاجتماعيون فحسب ، بل التي يشترك فيها المتخصصون في فروع العلوم الاجتماعية المختلفة . ودراسة المجتمع ليست دراسة متفرقة ومنعزلة تقوم بها العلوم الاجتماعية والانسانية كل على حدة ، ولكن مادة واحدة متكاملة لها جوانب عدة متداخلة ومترابطة ومكملة لبعضها البعض .

قصور المدخل الانثروبولوجي التقليدي :

حظيت المنطقة العربية ، كما ذكرت سابقا ، بدراسات انثروبولوجية عديدة. فعلى سبيل المثال ، لنا الآن دراسات عديدة عن مجتمعات سودانية كالشايقية والجعليين والبجا والكواهلة والكبابيش والبقارة والفور والفونج وقبائل ومجتمعات عديدة في جنوب السودان . كما أن هنالك دراسات للمجتمع المصري كدراسات عمار وأحمد أبو زيد ودراسات أخرى لمجتمعات شمال افريقيا المختلفة ولسكان الخليج العربي ودلتا الفرات واليمن وفلسطين والأردن ولبنان . والمدخل الانثروبولوجي يعتمد ، حتى الآن ، على اقتطاع مجتمع صغير كالقبيلة أو القرية أو الفريق كوحدة للدراسة المكثفة والمقارنة بحيث يسعى الى ابراز خصائص البناء الاجتماعي لهذه الوحدة الصغيرة . والمدخل الانثروبولوجي اتبع في كل ذلك منهج الدراسة الحقلية Field Work لفترة طويلة قد تمتد لسنوات . وهو منهج يعتمد أساسا على المعايشة والملاحظة المستمرة مما يوفر معلومات دقيقة ومكثفة عن الوحدة الاجتماعية تحت البحث ، ومما يجعل هذا المنهج ذا قيمة علمية كبيرة . ولكن المنهج الانثروبولوجي سعى الى اقتطاع هذه الوحدات المختلفة من الوحدة الكبيرة التي تنتمي اليها ألا وهي المجتمع العربي ككل . بل ان هذه المجتمعات الصغيرة درست وفسر وحلل نظامها الداخلي بدون الاشارة الا عرضا للمجتمع العربي الكبير . بينما الواقع أن بعض خصائص النظام الداخلي لهذه الوحدات امتداد أو انعكاس لبعض الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي الأم . ومن ثم ، وان بدا المنهج الانثروبولوجي متكاملا وشموليا في ظاهره حين سعى الى دراسة متكاملة وشاملة للمجتمع الصغير من جميع نواحي حياته الاجتماعية والثقافية ، الا أنه لم يكن في الواقع متكاملا وشموليا . وما ذلك الا لأن العوامل الداخلية للمجتمع الصغير لا تكفي وحدها لفهمه ودراسته ، بل يجب أن تكمل بدراسة العوامل الخارجية التي تربطه بسائر المجتمع العربي والتي هي امتداد طبيعي لهذه العوامل الداخلية .

ولا يخفى على أحد ، أن الكثير من الدراسات الانثروبولوجية ، التي تمت منذ أوائل هذا القرن خاصة من قبل الباحثين الغربيين ، كانت في معظمها دراسات

مرتبطة ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالاستعمار الغربي بحيث تمهد له وتأخذ بيده وتلتزم بمفهومه ومصالحه في هذه المجتمعات . ولهذا درج المنهج الانثروبولوجي في الغالب على :

أ – تأكيد ذاتية المجتمع الصغير بقصد عزله عما حوله وتشجيع تقوقعه وسيره في دائرة معرفة ضيقة ليست كفيلة بأخذ يده الى الأمام .

ب – تبني المفهوم الوظيفي للمجتمع مما أدى الى أن لا يتطلب المنهج التحليلي للمجتمع الصغير أي اشارة ايجابية الى عوامل المجتمع الخارجي . بل على العكس اذ كانت العوامل الخارجية المؤثرة توصف بأنها مخربة وضارة لوحدة المجتمع الصغير . ونحن نعلم مدى ارتباط العزل الأكاديمي للوحدة الصغيرة بالمصالح الاستعمارية التي ارتبط بها بعض هؤلاء الباحثين الاجتماعيين . ولا غرو ان كان الطابع العام والأساسي للدراسات الانثروبولوجية هو اقتطاع المجتمع الصغير وعزله عن كل ما حوله وجعله وحدة متكاملة للدراسة والبحث والتعامل ، وبالرغم من أن المدخل الذي تبنته الدراسات الانثروبولوجية لدراسة المجتمع الصغير كان شموليا في هذا المعنى المحدود ، الا أن عزل المجتمع عما حوله جعل هذا المنهج قاصرا ، ومحدودا لا يقوى على هضم وفهم مسار التطور والتغيير الاجتماعي أو الاهتداء الى مدى تأثير وتأثر المجتمع الصغير بالمجتمع الاقليمي والقومي والعالمي .

ويجب أن نذكر هنا أن بعض الدراسات الحديثة للمجتمع العربي ، كدراسة عبد الله بجرا للمجتمع اليمني[٦] ، قد بدأت تأخذ منحى جديدا وتخرج عن نطاق المنهج التقليدي الضيق وذلك باتباعها منهجا شموليا يحلل المجتمع الصغير في قالب ارتباطاته وانتمائه للمجتمع العربي الكبير – من المحيط الى الخليج – بكل ما فيه من عوامل الوحدة والانقسام واتجاهات السياسة العربية العامة في المنطقة .

فمجتمع المدينة العربية التي درست هنا ، وصف وحلل كانعكاس مباشر لما يجري في الساحة العربية على المستوى القومي . وهنا يبرز دور وأهمية وسائل الاعلام (أو وسائل الاتصال الجماهيري) العربي . ولقد حاول بجرا أن يوضح كيف أن الصراع السياسي – مثلا – في هذه المدينة الصغيرة كان مرآة لاتجاهات الصراع العام في العالم العربي آنذاك ، وللعوامل الاقتصادية والسياسية التي ترتبط

بالمجتمع العربي الكبير وبانتشار الايديولوجيات القومية فيه .

لقد أوضح الدكتور طلال أسد ، في مقال حديث عن الأعمال الانثروبولوجية والمشاكل الأيديولوجية[٧] ، مدى قصور المنهج الانثروبولوجي التقليدي وانحساره في نطاق ضيق بعيدا عن الشمولية والتكامل ، ومدى ارتباط هذا المنهج بالنوايا الاستعمارية والصهيونية في المنطقة العربية . وأخذ ، على سبيل المثال ، دراسة آبنر كوهن (وهو يهودي الأصل) للقرى العربية الخاضعة للسلطة الاسرائيلية منذ ١٩٤٨ ، وأوضح أن هذه الدراسة بنيت على عوامل محدودة مختارة وأهملت عن قصد العوامل المؤثرة التي يفرضها واقع المجتمع الاسرائيلي المرتبط بدولة متسلطة استعمارية تضع كل عوامل القمع والكبت والاضطهاد على مجتمعات القرى العربية . ولا غرو اذن ألا يشير الكاتب المعني الى هذه العوامل التي تنبع من طبيعة الكيان الصهيوني في فلسطين . فلقد اهتم آبنر كوهن بظاهرة استعادة القرى العربية استعادة تلقائية للتنظيم السياسي التقليدي المبني على العشائر الأبوية (الحمولة) والذي كان تنظيما ليس له وجود (في نظره) قبل قيام الدولة الصهيونية في العام ١٩٤٨ . ويرى كوهن أن تأكيد الانتماء التقليدي المحصور في دائرة (الحمولة) وانعزال هذا الانتماء عن أي امتداد قومي على أنه نتيجة لعدم مقدرة المجتمعات العربية القروية على تخطي الانقسامات والتكتلات الداخلية أي أنه نتيجة لقصور داخلي ينبع من طبيعة التقاليد العربية التي يعكسها النظام العشائري الممثل في نظام (الحمولة) . ولكن الواقع أن عدم وجود تنظيم سياسي عربي شامل آنذاك ، بالصورة التي عناها ، في محيط السياسة الرسمية الاسرائيلية لا يمكن أن يفسر في قالب الاتهام بالقصور والعجز لفئة مغلوبة على أمرها تعيش تحت تسلط وقهر نظام عسكري بوليسي غاصب يحرم حرياتها ويسلب مواردها ولا يسمح مطلقا بوجود هذا التنظيم السياسي في محيط السياسة الرسمية للدولة الصهيونية . وهذا التفسير الذي أعطاه كوهن أتى نتيجة لاستعمال المدخل الانثروبولوجي التقليدي . وهذا الأخير ، يقتطع الوحدة الاجتماعية الصغيرة عن الوحدة الاجتماعية والتاريخية التي تنتمي اليها ، ولذلك فهو منهج قاصر اتبعه كوهن لتحقيق مصلحة وطمس حقائق لا تفوت على أحد . والمدخل التكاملي السليم الذي كان ينبغي على كوهن اتباعه يفرض عليه سرد ومناقشة التاريخ العام

Macro-history للتكوين الاجتماعي الذي نما على أرض فلسطين على مختلف العصور بحيث يبرز العوامل الحقيقية التي تفسر واقع المجتمعات القروية في القرى العربية داخل الكيان الصهيوني . ولأنه لم يفعل ذلك ، لم يكن هناك ذكر مطلقا في دراسته للحقائق التالية الهامة التي عددها الدكتور طلال أسد :

أ – النتائج السياسية والاقتصادية الهامة المترتبة على تأسيس حكومة الوصاية البريطانية في فلسطين على أنقاض الامبراطورية العثمانية ، ودور الحكومة الجديدة في توطيد النفوذ الصهيوني وخلق نظام اقتصادي رأسمالي لمصلحة اليهود بحيث كان امتدادا طبيعيا للنظام الرأسمالي العالمي .

ب – لم يكن هناك ذكر للهجرة اليهودية المخططة والمتزايدة على أرض فلسطين ولاغتصاب الأرض والموارد من ملاكها الحقيقيين على أيدي اليهود المهاجرين ، ولا الى الضغط المخطط لاستبدال العمال العرب باليهود المهاجرين في وقت كانت فيه البطالة متفشية وقاسية .

جـ – لم يكن هناك ذكر للسند الاقتصادي والبرلماني الذي أعطاه اليهود للحكومة البريطانية في محاولتها لقمع ثورة الفلاحين العرب ولا لدور الفلاحين العرب في توفير الغذاء لليهود .

وكان نتيجة تبني هذا المنهج القاصر الذي أهمل كل هذه الحقائق المؤثرة على المستوى الاقليمي والقومي أن توصل كوهن لنتائج خاطئة . فما وصفه بنظام (الحمولة) هو في رأي الدكتور طلال أسد نظام طبقي لبلورتاريا عربية تتزوج فيما بينها وتقف ضد الطبقة العليا المستغلة التي يكونها الاسرائيليون . انها طبقة دنيا مستضعفة انتزعت مواردها وجردت من مصدر رزقها الوحيد (الأرض) وصارت تعيش بأجر عملها لصالح الملاك وأصحاب رؤوس الأموال اليهود . وبالتالي فان النظام الاجتماعي الذي يصفه كوهن هو ، في رأي الدكتور طلال أسد ، أبعد ما يكون عن نظام تقليدي يسمى (بالحمولة) يسترجع قواه تلقائيا ليكون محتوى عرقي لهوية العرب الفلسطينيين أو محتوى سياسي يمارسون فيه حقوقهم كمواطنين كما حاول كوهن تأكيده .

خلاصة : المدخل التكاملي في دراسة المجتمع العربي

لقد خلصنا فيما قلنا الى أن الدراسات والمراجع في المجتمع العربي افتقرت في معظمها الى المدخل التكاملي والشمولي ، وبالتالي فاننا ننادي بأن يكون هذا المنهج الشمولي أساس أي جهد يقدم في سبيل وضع مرجع عام للمجتمع العربي .

كذلك ، فان ضرورة المدخل الشمولي تنبع من طبيعة المجتمع الإنساني عامة . فالمجتمع أينما كان يرتكز على بناء اجتماعي هو في مضمونه مجموعة العلاقات الأساسية السائدة بين أفراده ومجموعاته وبين نظمه الأساسية والتي هي القوالب والقواعد العامة لتنظيم العلاقات الاجتماعية . وهو بذلك يكوّن وحدة متداخلة ومترابطة تؤثر أجزاؤها على أجزاءها الأحرى وعلى الوحدة الكلية[٨] . كما أن للمجتمع وحدة ثقافية هي مجموعة النظم والقيم والأحكام والموروثات جميعها . لهذا ، درج الكثيرون من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا ، منذ القرن الماضي على وجه الخصوص ، على أخذ المجتمع كنموذج عضوي ولم يروا فرقا هاما بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية من حيث التركيب وطبيعة التكوين . ولقد كان ديركايم ، العلامة الفرنسي ، من أبرز المنادين بهذا المذهب الذي سعى الى تفسيره وتطويره منهجيا وتطبيقيا كما ظهر في كتاباته المعروفة[٩] . ولقد انتقل هذا المنهج وهذا المفهوم النظري الى انجلترا ليكون أساس الانثروبولوجيا الاجتماعية على يد الرواد الأوائل في هذا المجال ، كرادكليف براون وافانز برتشارد وفورتس وغيرهم[١٠]. كما كان كروبر وتلاميذه من أكثر المتحمسين لهذا المفهوم النظري في أمريكا غير أن المفهوم البنائي للمجتمع ، وان ارتبط أحيانا بهذا المفهوم الوظيفي ، فانه يمكن (بل يجب) أن يكون أكثر مرونة بحيث يقوى على فهم وتحليل التغيير الاجتماعي لا أن يقف موقفا سلبيا منهما كما هو الحال في الكثير من الدراسات السابقة في مجتمعنا العربي والتي ترى في كل عامل تغير وافد على المجتمع المحلي الصغير عاملا هداما ومخلا بالمجتمع . فالبناء الاجتماعي وهو مجموعة العلاقات الإنسانية التي تضم أناسا معينين في مكان معين وزمان معين ليس له صفة الثبات فحسب بل صفة التغير أيضا وهما صفتان متلازمتان ومكملتان لبعضهما .

والمدخل التكاملي الذي نتصوره لدراسة المجتمع العربي يهدف الى التالي :

(١) دراسة تكوين المجتمع العربي عامة ومجتمعاته المحلية المختلفة بحيث تحدد معالم البناء الاجتماعي الكلي الذي يعكس جميع مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية وجميع نظم المجتمع الاجتماعية من ايكولوجية وثقافية وعقائدية واقتصادية وسياسية .

(٢) دراسة التغيرات على هذا البناء الكلي ومؤثرات التغير الاجتماعي واستراتيجية التنمية المتكاملة والشمولية التي تهدف للنهوض بالبناء الاجتماعي ككل .

ويتحتم في سبيل تحقيق ذلك الأخذ في الاعتبار الخطوط العامة التالية :

أ – المجتمعات المحلية ، وان كانت وحدات لها كينونتها وخاصيتها ، الا أنها تكون أجزاء فقط من بناء كامل له خاصيته وكينونته أيضا ويؤثر ويتأثر بأجزائه . ويمكننا استخلاص سمات البناء العام من دراسة مقارنة للنظم الاجتماعية المختلفة للمجتمعات العربية .

ب – ضرورة ابراز الثقافات الفرعية التي تسود في مناطق محلية من الشرق العربي ولكن يجب أن يكون ذلك في قالب العوامل المشتركة وفي قالب الوحدة في التباين حتى تبرز سمات الثقافة العربية ككل . ويجب ألا ننسى هنا أن الاسلام أو الثقافة الاسلامية ، بالرغم من وجود ديانات أخرى ، وبالرغم من تمازج الاسلام ببعض عناصر الديانات السابقة له في بعض المجتمعات العربية مما جعل هناك تباينا نسبياً في المعتقدات ، فان الاسلام أو الثقافة الاسلامية يمكن أخذهما كعامل مشترك للثقافه العربية اذا امتزجا بالنظام الاجتماعي الكلي وأثرا فيه تأثيرا كبيرا . والثقافة العربية ، كما أوضح أحمد الخشاب[١١] ، لها مقومات ذاتية وخصائص نوعية تحتم ضرورة الدراسة التكاملية . وينعكس ذلك في أصلها وتجانسها ووحدتها الاكلوجية والجغرافية والتجربة الحياتية التي رسختها أحداث تاريخية مشتركة وتجارب متشابهة .

جـ – ضرورة الأخذ بالمنهج التاريخي وذلك بابراز تداخل وتكامل العوامل التاريخية في تكوين المجتمع العربي حتى صار على ما هو عليه .

د – ولكن المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي يجب ألا يقتصر في تصوري على الدراسة المتكاملة التي يقوم بها المتخصصون في الاجتماع والانثروبولوجيا

الاجتماعية فحسب ، بل يجب أن يمتد ليشمل المتخصصين في العلوم الاجتماعية الأخرى بحيث يكون المدخل التكاملي مدخلا متداخلا أو متعدد العلوم Multi inter-disclplinary.

وفي هذا المجال ، لا غنى للمدخل التكاملي في دراسة المجتمع العربي من أن يتخذ من المدخل الانثروبولوجي – السوسيولوجي محورا رئيسيا من الناحية المنهجية ، على أن تمتد دائرة ارتكازه لتضم العلوم الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد والعلوم السياسية والتربية وغيرها . وتصبح الدراسة المتكاملة تعتمد ، أولا ، على تكامل علميّ الاجتماع والانثروبولوجيا وتعتمد ، ثانيا ، على تكامل العلوم الاجتماعية بقدر المستطاع . ويمكننا توضيح هذا المدخل بالرسم البياني التالي :

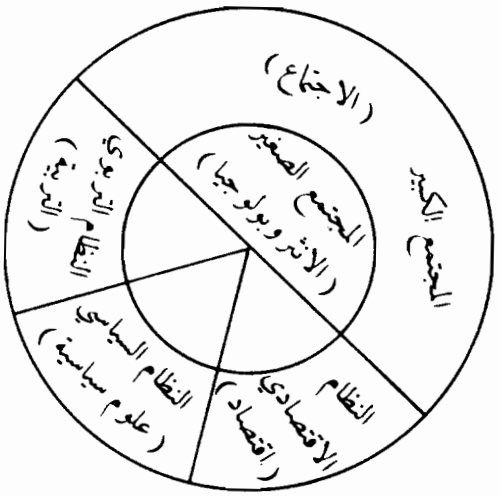

والدائرة الصغيرة تمثل المجتمع الصغير (المجتمعات المحلية أو النظم المحلية المختلفة) . وهو مجتمع له كينونة وسماته الخاصة ولكنه أيضا جزء من المجتمع الكبير الممثل بالدائرة الكبيرة (المجتمع العربي عامة) ويستمد منه بعض خصائصه الهامة . والمجتمع الكبير له سماته وخصائصه والتي يستمد بعضها من جزئياته ويتميز ببعضها كوحدة جامعة لها كينونتها الخاصة . وهكذا نرى أن محور الدراسة يرتكز على تكامل الانثروبولوجيا والاجتماع على حسب مجال تخصصهما بحيث تفيد الانثروبولوجيا أكثر في دراسة المجتمع الصغير بينما يفيد الاجتماع أكثر في دراسة المجتمع الكبير أو نظمه وظواهره العامة . ثم يكتمل عقد المدخل التكاملي بادراج

المتخصصين في بعض فروع العلوم الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد والعلوم السياسية والتربية لدراسة أو المساعدة في دراسة النظم التي يتخصصون في دراستها (بالاشارة الى كل من المجتمع الصغير والكبير) .

ان وضع مرجع في المجتمع العربي مهمة عسيرة وشاقة . والالتزام بمدخل شمولي وتكاملي في كتابة هذا المرجع مهمة أكثر عسرا ومشقة . وهي تبدأ من أول سؤال يطرح : ما هو المجتمع العربي ؟ . ثم ما هي مقوماته الأساسية ومنطلق تعريفه ؟ وكيف نعالج عوامل التباين والاختلاف النسبي سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو عرقية . ولكننا يجب أن نعلم أن الاختلاف والتباين النسبيين مع وجود عوامل الوحدة والتشابه سمتان غالبتان للمجتمعات الانسانية ومن النادر أن نجد مجتمعا يتميز بالتشابه الكامل اللهم إلا المجتمعات الصغيرة جدا والمنعزلة نسبيا .

ان المدخل التكاملي الذي نتصوره لا يعني اهمالنا لعوامل التباين الثقافي والاجتماعي ان وجدت . ولا يعني أبدا التبسيط المخل أو التعميم غير المستمد من حقائق الواقع . بل هو مدخل علمي موضوعي يعتمد على منهج المقارنة في دراسة النظم الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي . فاذا أخذنا ، على سبيل المثال ، النظم الاكلوجية في المجتمع العربي ومدى ارتباطها بالنظم الاقتصادية والاجتماعية ، فان المدخل التكاملي قد يتحقق باتباع التالي : مناقشة طبيعة العلاقة بين البيئة والاكلوجيا والنظام الاقتصادي الاجتماعي من ناحية عامة (من ناحية نظرية بطريقة مختصرة) بحيث يكون ذلك بمثابة مدخل لمناقشة طبيعة البعد الاكلوجي بالاشارة الى أمثلة مختلفة من المجتمع العربي ، على أن تشمل هذه الأمثلة مجتمعات ذات اكلوجية متباينة (بدوية وريفية وحضرية) ، ومجتمعات قد تتشابه نسبيا في الاكلوجيا ولكنها تختلف في نظمها الاجتماعية ، أو مجتمعات تختلف في اكلوجيتها وتتشابه نسبيا في بعض نظمها أو بعض سمات هذه النظم .

نخلص من ذلك الى أنه في الوطن العربي ثمة نظم اكلوجية تتباين وتتشابه وبالتالي ترتبط بنظم اقتصادية واجتماعية تتباين وتتشابه كذلك . وهنا علينا أن نوضح كيف أن التباين الاكلوجي والاقتصادي في مجتمعنا العربي من أهم عوامل تماسكه وتكامله كمجتمع واحد . فوجود نظم اكلوجية – اقتصادية متباينة في المجتمع

العربي (بدوي ، ريفي ، حضري مثلا) ، كما أوضح كون Coon ، يوفر سبل تكامل النظام الأكلوجي - الاقتصادي العام ، المعروف باسم Mosaic Pattern

خاتمة :

لقد حاولت في هذه الدراسة اثارة نقاط وملحوظات عامة متفرقة عن وضع الدراسات الاجتماعية للمجتمع العربي ، وخلصت الى أنها افتقرت الى المدخل التكاملي والشمولي والذي لا بديل له اذا كنا حريصين على وضع مرجع متكامل في المجتمع العربي . كما حاولت وضع خطوط عريضة لطبيعة المدخل التكاملي الذي ننشده . وفي كل هذا ، لم أقدم على وضع عمل متكامل بقدر ما عملت على اثارة النقاط التي أعتقد أنها قد تساعد في تكوين هذا العمل المتكامل . فهي نقاط للمناقشة والتداول بين المتخصصين الذين يسعون نحو هدف ولحد الا وهو وضع مرجع متكامل لمجتمعنا العربي .

حواشي

(١) أمثلة لهذه الدراسات بعض فصول كتاب اسويت .

L.E. Sweat, (ed.): **Peoples and Cultures of the Middle East**, (New York: Natural History Press, 1970).

وكتاب غوستوف لوبون **حضارة العرب** نقله الى العربية عادل زعيتر (مصر : عيسى البابي الحلبي ، ١٩٦٤) .

وقد يستثنى من هذه الدراسات كتاب كون

Coon **Caravan**: **The Story of the Middle East**, (Cape, 1952):

اذ سعى فيه الى ابراز الخصائص العامة للبناء الاجتماعي للمجتمع العربي .

(٢) أنظر مثلا كتاب **الوجيز في دراسة المجتمع العربي** لمجموعة أساتذة جامعة القاهرة – ١٩٦٠ – وكتاب الدكتور محمود حلمي **المجتمع العربي** – القاهرة دار الفكر العربي – ١٩٦٥ وأحمد الخشاب **سكان المجتمع العربي** (القاهرة : مكتبة القاهرة الجديدة ، بلا تاريخ) .

(٣) أنظر كتابات محمود حلمي والخشاب ومجموعة أساتذة القاهرة – المراجع أعلاه .

(٤) أنظر مثلا :

Gunnar Haaland, "Nomadism as an Economic Career Among the Sedentaries of the Sudan Savannah Belt" in James, W and Gunnison, I (eds.) Essays in Sudan Ethnography. (London: Hurst & Co., 1972)

F. Barth, "Economic Spheres in Darfur", in Firth, R. (ed.) **Thames in Economic Anthropology** (ASA Monagraphs, London: Tavistock Publications, 1967).

Abdel Ghaffar M. Ahmed, "The Relevance of Indiginous Systems of Production to Rural Development: A case from Sudan" (Social and Economic Research Council) **Bulletin No.4,** National Council for Research, Khartoum, 21, **Sept.**, 1974 (Unpublished).

٥ - انظر Barth, op.cit. Ahmed, op.cit. Abdel Gaffar, op.cit. and Gunnar Haaland op. cit.:

٦ أنظر

Abdalla Bujra, **The Politics of Stratification,** (London: Oxford University Press, 1971).

Antoun and Harik, (eds). **Rural Politics and Social Change in the Middle East.** (Indian University Press, 1972).

٧ أنظر

T. Asad, Anthropological Texts and Ideological Problems: Critique of Abner Cohen" **Economy & Society,** London. August, 1975)

(٨) يقابل هذا المدخل الشمولي للمجتمع ((Holistic)) المدخل الذري (Atomistic) والذى لا يهتم بالنسق الاجتماعي الكلي بقدر اهتمامه بجزئياته وتحليلها وفهم خصائصها كمثل ما يظهر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في كتابات

(٩) أنظر مثلا :

E. Durkheim, **The Rules of the Sociological Method,** 1995 and **Disision of Labour in Society,** 1893

(١٠) أنظر مثلا

Radcliffe-Brown: **Structure and Function in Primitive Society,** 1953.

(١١) أحمد الخشاب **سكان المجتمع العربي** (القاهرة ، بدون تاريخ) .

(١٢) Coon, op.cit.